والاختلاف على الاحوال يكون بمعنى آخر فلا يكون الحكم بان الاحوال لا توصف بهما بالمعنى الاول جهالة ثم ان الامام الرازي بعد ما
زيف الوجهين المذكورين في الجواب اجاب عن كلام النافين بان الحال اي مفهومه ليس حالا بل هو سلب
او معناه كونه ليس موجودا ولا معدوما وكل مفهوم اعتبر فيه سلب كان معدوما لا حالا وهذا الجواب انما يتمشى
اذا ادعى ان مفهوم الحال حال ويجاب بجواب آخر ايضا وهو ان مفهوم الحال مشترك بين نفسه والاحوال الخاصة
فلا يكون لمفهوم الحال حال زايد على نفسه حتى يتسلسل واما اذا ادعى ان الخصوصيات المميزة لبعض الاحوال عن بعض
احوال ايضا فلا يتم ذلك الجواب الا اذا قيل ان الخصوصيات ايضا سلوب واعلم ان المباحث المتعلقة بثبوت
المعدوم والحال احكام فاسدة مبنية على اصول باطلة فلذلك اعرضنا عن الاطناب فيها و تفضيح الادلة في توجيهاتها
المرصد الثاني من مراصد الامور العامة في الماهية قدم مباحث الوجود والعدم على مباحث معروضهما اعني الماهية
لان البحث عنها من حيث انها صالحة لمعروضية احدهما ومن هذا الاعتبار متاخرة عنهما وفيه اي في هذا المرصد مقاصد
اثنا عشر الاول في تميز الماهية عما عداها لكل شيء كليا كان او جزئيا حقيقة هو بها هو وهذا تفسير لمفهوم حقيقة الشيء والحقيقة
الجزئية تسمى هوية وقد يستعمل الهوية بمعنى الوجود الخارجي والحقيقة الكلية تسمى ماهية ثم الحقيقة من حيث هي اما ان
يقاس الى امور مباينة اياها فذلك لا التباس فيه لان الامور المباينة لها مسلوبة عنها بمعنى انها ليست نفس الماهية ولا داخلة
فيها ولا عارضة لها واما ان يقاس الى امور داخلة فيها او خارجة عنها عارضة لها فاذا قيست الى الامور العارضة لها يقال هي مغايرة
لما عداها من الامور التي تعرض لها سواء كان ذلك العارض لازما لها لا ينفك عنها اصلا فانها وجدت هي كانت معروضة له كالزوجية
اللازمة لماهية الاربعة او مفارقا عنها كالكتابة للانسان فالانسانية من حيث هي انسانية ليست الا الانسانية فليست الماهية الانسانية
من حيث هي انسانية موجودة ولا معدومة ولا واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات على معنى ان شيئا منها ليس نفس تلك الماهية
ولا داخلا فيها لا على معنى انها ليست متصفة بشيء منها فانها يستحيل خلوها عن المتقابلات اذ لا بد لها من اتصافها بواحد من المتناقضين
بل هي امور زايدة على الماهية الانسانية تنضم الى الانسانية فيكون الانسانية مع الوحدة واحدة ومع الكثرة كثيرة ومع الوجود
موجودة ومع العدم معدومة وعلى هذا فقس وبالجملة اذا لوحظ ماهية في نفسها ولم يلاحظ معها شيء زايد عليها كان الملحوظ هناك
نفس الماهية وما هو داخل فيها اما مجملا او مفصلا ولم يكن للعقل بهذه الملاحظة ان يحكم على الماهية بشيء من عوارضها بل يحتاج
في هذا الحكم الى ان يلاحظ امرا آخر لم يكن ملحوظا في تلك الحالة لا مفصلا ولا مجملا فيظهر ان تلك العوارض ليست للماهية في حد
ذاتها فليست نفسها ولا داخلة فيها والا لما احتيج الى ملاحظة اخرى وايضا لو كان شيء منها نفسها او داخلا فيها لما امكن اتصافها
بما يقابله ومن هذا يعلم ايضا انها ليست مقتضية ولا مستلزمة لشيء من المتقابلات على التعيين واذا قيست الماهية الى
الامور الداخلة فيها صح السلب بمعنى انها ليست نفسها لان الداخل في الماهية ليس عينها من حيث هو داخل فيها واما
الاجزاء المحمولة فهي وان كانت بحسب الخارج عين الماهية لكن باعتبار امر آخر فاذا سئلنا بطرفي النقيض وقيل الانسانية
من حيث هي انسانية أ أ وليست أ كان الجواب الصحيح انها ليست من حيث هي هي أ لا انها من حيث هي هي ليست أ فان تقديم
حرف السلب على الحيثية كما في العبارة الاولى معناه المتبادر انها اذا اخذت بهذه الحيثية لا تقتضي أ وذلك لان الرابطة هنا متاخرة
عن السلب فالمقصود سلب الربط وهو حق ومعنى تقديم الحيثية على حرف السلب انها اذا اخذت بهذه الحيثية تقتضي لا أ وذلك
لان الرابطة في هذه العبارة متقدمة على السلب فالمتبادر منها الايجاب العدولي وهذا باطل ولو سئلنا عن المعدولتين اي الموجبتين

المعدولة

المعدولة والمحصلة على سبيل التغليب فقيل امي أ اولا أ لم يلزمنا الجواب عن هذا السوال لانه غير حاصر لخلاف طرفي النقيض
اذ لا مخرج عنهما وان قلنا اي وان اجبنا عن هذا السوال تبرعا قلنا لا هذا ولا ذاك بالمعنى الذي عرفته اذ ليس شيء من الالف واللاالف
نفس الماهية ولا داخلا فيها فان قيل الانسانية التي لزيد من حيث انها انسانية ان كانت هي التي لعمرو كان شخص واحد في كان
واحد في مكانين ومتصفا بالاوصاف المتقابلة معا وان كانت غيرها لم تكن الانسانية امرا واحدا مشتركا بين افراده قلنا مع
هذا الكلام ان الانسانية من حيث هي اما واحدة مشتركة بين افراده واما متعددة متغايرة فيها وعلى كل تقدير يلزم محذور فلا
يلزمنا الجواب لانها من حيث هي ليست شيئا منهما لكن فان الحيثية المذكورة تقتضي قطع النظر عن جميع العوارض وان اجبنا قلنا
من حيث هي ليست التي في زيد لا غيرها وليست التي في عمرو ولا غيرها لان وحدتها وتغايرها وكونها في زيد او عمرو كلها عوارض قطع
النظر عنها في هذه الحيثية ولو وقع بدل قوله في زيد قولنا في عمرو لكان اظهر بل هاهنا كون الانسانية واحدة مشتركة وكونها متعددة
متغايرة قيدان خارجان عن الانسانية يلحقانها بعد النسبة اليها اي الى الوحدة والتعدد المقصد الثاني في اعتبارات الماهية
بالقياس الى عوارضها التي ذكر حالها في المقصد الاول وهي ثلثة تقييد الماهية بوجودها وتقييدها بعدمها واطلاقها بلا تقييد فيقول
الماهية اذا اخذت مع قيد زايد عليها تسمى مخلوطة وبشرط شيء ووجودها في الخارج مما لا مرية فيه فان وجود الاشياء في الخارج
بين لا سترة به وهي عبارة عن الماهية الكلية والتشخص فالماهية المخلوطة موجودة قطعا وفيه بحث وهو ان التشخص
هل هو مركب في الخارج من الماهية والتشخص او مركب منهما في الذهن وسيرد عليك تحقيقه واذا اخذت الماهية بشرط
الخلو عن اللواحق سميت مجردة وبشرط لا وانها لا توجد في الخارج والا يلحقها الوجود الخارجي والتعين فلم تكن مجردة عن جميع
اللواحق كما فرضناه هذا خلف وهل توجد المجردة في الذهن عند القايل بالوجود الذهني قيل لا توجد لان وجودها في الذهن
من العوارض واللواحق فلا يكون مجردة عن جميعها كالموجود الخارجي وهل يوجد لان الذهن يمكنه تصور كل شيء حتى عدم
نفسه ولا حجر في التصورات اصلا فلا يمتنع ان يعقل الذهن الماهية المجردة عن جميع اللواحق الخارجية والذهنية بان يعتبرها مجردة
عنها ويلاحظها كذلك وان كانت بحسب نفس الامر متصفة ببعضها الا يرى انه يمكنه الحكم على المجردة مطلقا باستحالة الوجود
في الخارج ولا حكم على شيء الا بعد تصوره ويقرب من هذا ما قيل من ان المعدوم مطلقا اي خارجا وذهنا قد يتصور فيوجد في
الوجود الذهني فيكون قسما من الموجود المطلق باعتبار وجوده في الذهن وقسيما له باعتبار ذاته ومفهومه وكذلك
اذا تصورت المجردة مطلقا كانت من حيث ذاتها ومفهومها مجردة ومقابلة للمخلوطة ومن حيث وجودها
في الذهن يكون قسما من المخلوطة ومحكوما عليها وكذا الكلام في المجهول مطلقا فانه باعتبار حصوله في الذهن بحسب
هذا الوصف العارض له قسم من المعلوم بوجه ما ومن حيث اتصافه بهذا الوصف فرضا قسيم له وقيل ان شرط تجردها
عن الامور واللواحق الخارجية وجدت في الذهن بلا اشتباه وان شرط تجردها مطلقا اي من العوارض الخارجية والذهنية
معا فلا توجد فيه لان الوجود الذهني من العوارض كما مر وفيه نظر فان كونه اي كون الشيء موجودا في الذهن ليس من
العوارض الذهنية اذ هي اي العوارض الذهنية ما جعله الذهن قيدا فيه اي في الشيء بان يعتبر الذهن لذلك عارضا ويلاحظه
وهذا اي الذي فرضناه موجودا في الذهن عرض له في نفس الامر كونه في الذهن من غير ان يعتبر الذهن عارضا له ويلاحظه
فيه وبعد وضوح الحق في ان مفهوم العوارض الذهنية ماذا فلا نمنعك اي تسميها اي تسمي الامور العارضة للشيء بحسب
نفس الامر حال كونه موجودا في الذهن باللواحق الذهنية بناء على ان المراد بها ما يلحق الماهية عند قيامها بالذهن

Copyright © King Saud University